

أثر العرض النقدي والتضخم على البطالة في الجزائر (1990 - 2019)

The Impact Of Money Supply and Inflation On unemployment In Algeria (2019 - 1990)

مخاشف سالم¹ ، د. بوصلاح محمد عبد اللطيف²¹ جامعة د. مولاي الطاهر، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات "إتمام" - سعيدة (الجزائر)،

salem.mekhachef@univ-saida.dz

² جامعة د. مولاي الطاهر، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات "إتمام" - سعيدة (الجزائر)،

abdelatif.bouslah@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/25

تاريخ الارسال: 2022/04/10

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر كل من عرض النقود والتضخم على البطالة في الجزائر من خلال إجراء دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2019. بالاعتماد على كل من الكتلة النقدية M2 و معدل التضخم INF كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى المتغير التابع و المتمثل في معدل البطالة وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). من خلال تقدير النموذج القياسي توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم والبطالة في الأجلين الطويل و القصير، كل زيادة ب 1% في معدل التضخم تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بنحو 77.8%. في الأجل الطويل، كما توجد علاقة طردية بين العرض النقدي و البطالة ولكن هذه العلاقة غير معنوية، إختتمت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة التوجه نحو التنويع الإقتصادي في الاقتصاد الجزائري، إنعاش القطاع الخاص من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف حل مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، التضخم، البطالة، نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: E31، E24، F43

Abstract: The aim of this study is to measure impact of money supply and inflation on unemployment in Algeria by conducting a standard study during the period 1990 - 2019. Depending on M2 money supply and INF inflation rate as independent variables on dependent variable unemployment rate, and that Using an autoregressive distributed time lag (ARDL) model. By estimating standard model, the results of study concluded that there is a direct relationship between rate of inflation and unemployment in long and short terms, each 1% increase in rate of inflation leads to a rise in unemployment rates by about 77.8%. In long term, there is also a direct relationship between money supply and unemployment, but this relationship is not significant. The study concluded with recommendations, including need to move towards economic diversification in the Algerian economy, reviving private sector by encouraging small and medium enterprises in order to solve of unemployment problem.

Keywords: Maney Supply; Inflation; unemployment; ARDL.**JEL Classification Cods :** E31، E24، F43

المقدمة :

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المشكلات التي تواجه إقتصادات دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، لما لها من تأثير على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، وتحتل مشكلة التضخم و البطالة مكانة هامة في الفكر الاقتصادي بإعتبارها من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ومهما اختلفت الأسباب والمسببات التي تؤدي إلى ظاهرة التضخم و البطالة والتي بدورها تؤثر على التوازنات الاقتصادية للدولة ، مما ينبغي على الجهات المختصة إستهداف التضخم أو البطالة بسياسات معينة .

وبعد العرض النقدي من بين الأدوات التي تستخدم من طرف السلطة النقدية و المتمثلة في البنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار و التوازن الإقتصادي ، وذلك من خلال تأثيره الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

إن توجه السلطة النقدية نحو إستخدام سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك سيخفض من أسعار الفائدة وهذا الإنخفاض سيؤدي إلى زيادة في الإستثمار و يترتب على هذا زيادة الطلب على اليد العاملة مما يخفض من معدلات البطالة .بناء على ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية : مامدى تأثير العرض النقدي و التضخم على البطالة ؟

فرضيات الدراسة :

- توجد علاقة عكسية بين العرض النقدي (الكتلة النقدية) ومعدل البطالة
- توجد علاقة طردية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة

أهمية الدراسة :

تعالج هذه الدراسة موضوعا هاما في الاقتصاد الجزائري ، حيث معرفة تأثير كل من العرض النقدي و التضخم على البطالة في الجزائر يساعد على صياغة ووضع سياسات إقتصادية صحيحة تأخذ بعين الإعتبار كافة المخاطر الممكنة .

أهداف الدراسة :

يهدف هذه البحث إلى دراسة تأثير العرض النقدي و التضخم على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجلين الطويل والقصير وذلك من خلال بيانات سنوية ، وباستعمال نموذج قياسي تطبيقي يتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(Autoregressive Distributed Lag Model) أو إختصارا ARDL

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية وإختبار صحة الفرضيات، إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي تضمن عرضا تحليليا للعلاقة بين العرض النقدي والتضخم والبطالة، كما إستعنا بالمنهج القياسي لدراسة إتجاه المتغيرات المدروسة في الاقتصاد الجزائري .

نموذج الدراسة :

بعد الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة يمكن صياغة النموذج كمايلي :

$$ch om = f(M2, inf)$$

حيث أن :

$ch om$: معدل البطالة

M2 : معدل الكتلة النقدية

inf : معدل التضخم

الدراسات السابقة :

دراسة (عمي سعيد و بوهريه ، 2017 ، ص 821_848) إشكالية هذه الدراسة تمحورت حول مدى الأثر الذي يمكن أن يحدثه التغير في العرض النقدي بمختلف مقاييسه وذلك من خلال السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي ، صافي الموازنة الحكومية ، الإنفاق الحكومي ، ميزان المدفوعات ، سعر الفائدة ، المستوى العام للأسعار ، البطالة ، سعر الصرف الأجنبي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 – 2016 حيث توصلت هذه الدراسة في جزئية منها إلى أن العرض النقدي له أثر معنوي على البطالة عند مستوى 1% هذا يعني أن الزيادة في العرض النقدي الموجه للإستثمار سوف يخلق مناصب شغل جديدة ومنه ينخفض مستوى البطالة .

دراسة (Gurmit & Nur Asyiqin Bt 2016 pp. 81-94) جاءت هذه الدراسة لقياس أثر أدوات السياسة الإقتصادية الكلية و الصدمة الخارجية على معدل البطالة في ماليزيا بالاعتماد على بيانات فصلية تغطي الفترة من الفصل الأول لسنة 2016 إلى الفصل الرابع من سنة 2015 والتي قدرت ب 40 مشاهدة حيث إعتد الباحثان على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، يتمثل المتغير التابع بمعدل البطالة (UN) أما المتغيرات المستقلة أو المفسرة تمثلت في أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ومتغير الصدمات الخارجية ، فالأولى تحتوي على معدل الناتج المحلي الإجمالي (GG) ومعدل التضخم (INF) ومتغيرتين من أدوات السياسة النقدية وهما العرض النقدي (M2) ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك لليوم الواحد (Aoir) أما الثانية متغيرة الصدمات الخارجية والتي مثلت بسعر النفط لقياسها (Oil) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين متغيرة العرض النقدي ومعدل البطالة وذلك من خلال الإشارة السالبة وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية .

Modélisation de la courbe de Phillips en utilisant la modèle VECM Cas de l'Algérie Modeling the Phillips curve the VECM model Case of Algeria (Mustapha , 2018)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سوق العمل بإستخدام نموذج VECM تم التطرق في الجانب النظري إلى عرض الإطار النظري لكل من معدل البطالة ومعدل التضخم ، أما الجانب التطبيقي تم إختبار العلاقة بين المتغيرين بإستخدام شعاع تصحيح الخطأ وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة و التضخم وهذه العلاقة طردية على المدى القصير وعكسية على المدى الطويل .

في حين أن دراستنا تناولت أثر العرض النقدي والتضخم على البطالة بإستخدام نموذج ARDL.

1- الإطار النظري للدراسة :

1-1 - تعريف العرض النقدي :

يعرف العرض النقدي أو الكتلة النقدية بأنه مجموعة وسائل الدفع التي يتم تداولها في المجتمع وذلك خلال فترة زمنية معينة (طوهرى و بن البار، 2015) .

ويعرف أيضا على أنه مجموع الوحدات النقدية أو كمية النقود التي هي بحوزة الأشخاص خلال فترة زمنية معينة (الموسوي، 1993).

1-1-2- مكونات العرض النقدي:

العرض النقدي يتكون من المجاميع التالية :

- **العرض النقدي بمعناه الضيق (M1)** : يشمل العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي و التي تم إصدارها من طرف البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة ، وهي عبارة عن النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام مضافا إليها ودائع تحت الطلب التي يتم سحبها بال شيكات ، كما يأخذ عرض النقد (M1) شكل المعادلة التالية : $M1 = C + DD$ حيث $M1$: تمثل العرض النقدي بالمعنى الضيق ، C : تمثل العملة المتداولة ، DD : تمثل الودائع الجارية (هيل عجمي و رمزي، 2009)

- **العرض النقدي بمعناه الواسع (M2)** : ويطلق عليه كذلك مصطلح السيولة المحلية الخاصة بحيث يشمل العرض النقدي بمفهومه الواسع العرض النقدي (M1) مضاف إليه أشباه النقود والتي تأخذ مختلف صور الودائع لأجل .

- **العرض النقدي بمعناه الأوسع (M3)** : ويسمى بالسيولة المحلية العامة أو بإجمالي السيولة ، وهو يضم العرض النقدي بمعناه الواسع (M2) إضافة إلى مجموع الأصول المالية التي يتم إصدارها من طرف المؤسسات المالية الغير مصرفية (مهدي عامر، 2010).

1-1-3- حالة التوسع و الإنكماش في العرض النقدي :

من بين المهام الأساسية التي يتطلع إليها البنك المركزي سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ، هو التحكم في حجم العرض النقدي سواء بالزيادة أو الانخفاض هذا خاضع لعدة اعتبارات إقتصادية وأهمها : (الهادي و أبو كرش، 2016)

- **التوسع الاقتصادي** : عند زيادة معدل النمو الإقتصادي يمنح فرصة للدولة نحو زيادة العرض النقدي وهذا للمحافظة على التوازن الاقتصادي وذلك لملائمة العرض النقدي للكميات المنتجة من السلع والخدمات .

- **السياسة النقدية** : بإمكان الدولة و المتمثلة في البنك المركزي أن تؤثر على العرض النقدي من خلال السياسة النقدية ففي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية يقوم البنك المركزي بتفعيل أدوات السياسة النقدية وذلك بخفض نسبة الإحتياطي القانوني أو سعر إعادة الخصم أو الدخول للسوق المفتوح لشراء السندات الحكومية ويحدث عكس هذا في حالة إتباع سياسة إنكماشية أي تخفيض العرض النقدي .

- **السياسة المالية** : إذا أرادت الدولة الزيادة في العرض النقدي من خلال السياسة المالية سوف تتجه نحو تخفيض الضرائب أو الزيادة في الإنفاق العمومي أو الإئتين معا أو اللجوء إلى الإقتراض من الهيئات العامة ، وسوف يحدث العكس في حالة تخفيض من العرض النقدي .

1-1-4 - تفسير العلاقة بين العرض النقدي و البطالة :

حيث اختلفت وجهات نظر مدارس التحليل الاقتصادي في تفسير طبيعة العلاقة بين النقود ومتغيرات النشاط الاقتصادي ولايزال هذا الجدل قائم بينهم لحد الآن وحتى في أوساط البحوث الأكاديمية من هل للنقود دور حيادي أو غير حيادي على الناتج

والتوظيف و الحد من ظاهرة البطالة... إلخ ، فيرى الكلاسيك في تحليلهم النقدي أن النقود هي مجرد وسيلة للتبادل وأداة لتسوية المدفوعات فهي بذلك حيادية التأثير على مستوى الإنتاج والتوظيف ويبقى أثرها فقط على مستوى العام للأسعار أي أن هناك فصل بين الاقتصاد النقدي و الإقتصاد الحقيقي وبالتالي فإن النموذج الكلاسيكي لا يؤمن بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد ، حتى وإن وجدت فهي تمثل حالة إستثنائية من وجهة نظرهم إما أن تكون البطالة إختيارية ناتجة لرفض الأشخاص العاطلين عن العمل بقبولهم الأجر السائد في السوق ، أو بطالة إحتكاكية تظهر نتيجة لتنقل عمال من وظيفة إلى أخرى (المدعون ، 2015 - 2016) كما يرى الكلاسيك أن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن بلوغ سوق العمل إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل وذلك يحدث بسبب مرونة الأجور و الأسعار دون تدخل الحكومة .

أما التحليل الكنزي كان على النقيض مما ذهب إليه الكلاسيك وأعطى أهمية كبيرة للنقود من أنها وسيلة للتبادل ، و أن النقود تطلب لذاتها، لذا بحث كينز في أثر النقود على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة وهذا الأخير الذي له إرتباط بالميل للإستثمار و بالتالي سيتأثر حجم الإستثمار من خلال قناة سعر الفائدة ويتبعه الدخل ومن ثم التوظيف ،ومن الفرضيات التي بنى كينز نظريته عليها حول عدم حيادية النقود على النشاط الإقتصادي هي أن الإقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل وأن البطالة فيه إجبارية لا إرادية وذلك راجع إلى قصور الطلب الكلي الفعال ،يرى كينز السبيل لمعالجة هذه البطالة هو إعطاء دفع أو تحفيزا للطلب الكلي الفعال من خلال توجه السلطة الحكومية والنقدية نحو إستخدام مختلف سياساتها الاقتصادية (سياسة مالية ونقدية) نحو التوسع في العرض النقدي أو الإنفاق الحكومي فإتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي إنخفاض أسعار الفائدة وهذا الإنخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الإستثمار وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة مما يخفض من معدلات البطالة ويحصل العكس في حالة تقليص عرض النقود (سياسة نقدية إنكماشية) في هذه الحالة سترتفع معدلات البطالة ومنه تظهر العلاقة العكسية بين عرض النقود والبطالة

كما أجمعوا أنصار التحليل النقدي الحديث على أهمية علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة وما يشكله الاستقرار النقدي لممارسة هذا النشاط من جهة أخرى ، وأقروا أن التغيرات في مستويات الناتج والدخل و التوظيف بالزيادة أو النقصان يرجع سببها إلى التغير في العرض النقدي ،وحدوث البطالة يرجع إلى عوامل نقدية بحتة ،ويكمن علاجها تحت سلطة البنك المركزي بإستخدام أدوات السياسة النقدية بناء على السياسة المتبناة سواءا كانت توسعية أو إنكماشية (كروش ، 2015 - 2016) ويمكن التنبيه في حال إستمرار في سياسة نقدية توسعية على المدى الطويل فإنها سوف تساعد على ظهور التضخم دون إنخفاض مستويات البطالة ،بل الزيادة في حدتها .

1-2- التضخم :

1-2-1 - مفهوم التضخم : توجد عدة مفاهيم للتضخم في الفكر الاقتصادي ، منهم من يرى التضخم هو الإرتفاع المستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات و الإنخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للنقود ، والبعض الآخر يرى التضخم بأنه التضخم في كمية النقود المتداولة والتي تؤدي بالإرتفاع في مستوى العام للأسعار و التعريف الأكثر شيوعا أن التضخم هو الإرتفاع المستمر في مستوى العام للأسعار أي أسعار السلع والخدمات عبر الزمن بحيث ينطوي التضخم على عنصرين أساسيين هما ارتفاع في المستوى

العام للأسعار ، و إرتفاع مستمر لأسعار السلع والخدمات (شبكة ، 2008، صفحة 16) وبالنظر إلى الأدبيات الاقتصادية توجد ثلاث نظريات إقتصادية حاولت تفسر ظاهرة التضخم وهي كمايلي : (Souissi, 2017)

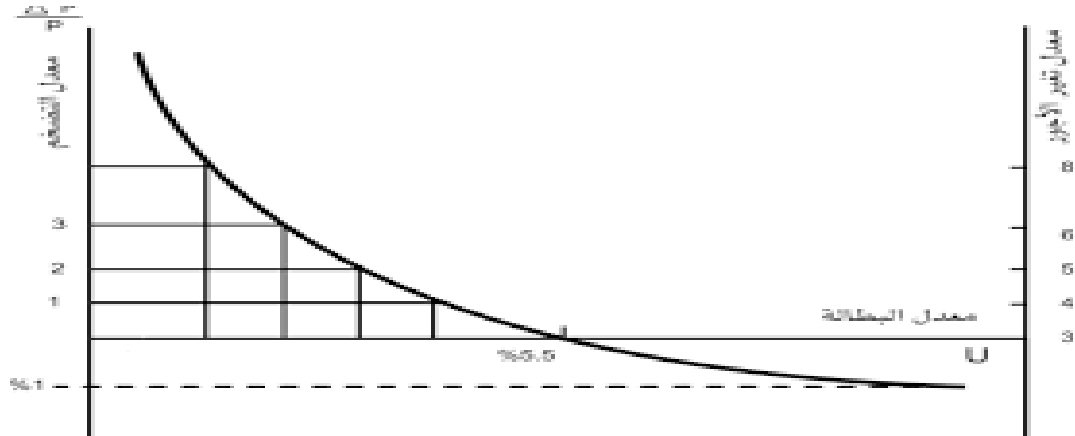
- **المدرسة النقدية** : فسرت هذه المدرسة ظاهرة التضخم على أنها ظاهرة نقدية و أن الزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل بحيث أن لا يكون لذلك أثر على المتغيرات الحقيقية كالناتج و الإستهلاك

- **نظرية تضخم التكاليف** : حيث تقوم على أن الأسعار في الأجل الطويل ماهي إلا تسعير يحدد بالمقارنة مع أسعار المدخلات لإنتاج وحدة واحدة وخاصة عنصر الأجر .

- **نظرية تكافئ القوة الشرائية** : هذا يعني تكافئ أو تعادل أسعار السلع والخدمات المحلية في الأجل الطويل مع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المقومة بالعملة المحلية ، هذه النظرية تشير إلى دور سعر الصرف في تحديد معدلات التضخم

1-2-2- العلاقة بين التضخم والبطالة : نشر في هذا السياق الاقتصادي النيوزلندي "ألبن وليام فيليبس" (A.W. Phillips) في مجلة الإيكونوميكا بعنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 1861 - 1957 حيث توصل Phillips في هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية طويلة و التي تقارب القرن ، حيث تنص هذه العلاقة على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة يقابلها زيادة في معدلات الأجور النقدية بينما على العكس من ذلك ، حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية .وبعد ذلك طورت الفكرة من طرف "بول سامولسون و روبرت سولو" وانتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وأصبحت هذه العلاقة معروفة تحت مصطلح منحني فيليبس وهو مبين في الشكل التالي :

الشكل (01) : منحني فيليبس



المصدر : دادن عبد الغني ،وبن طجين محمد عبد الرحمان، (2012)، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2008، مجلة الباحث، العدد 10، ص 13

يمثل المحور الأفقي معدل البطالة السنوي ، ويمثل المحور العمودي معدل التضخم السنوي ، من خلال المنحنى نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة حيث عند إنخفاض معدلات البطالة ترتفع الأجور بشكل ملموس وأنها تنخفض بشدة عند ارتفاع معدلات البطالة .

يبين منحى فيليبس أن الحكومات لديها بديلين في سياستها النقدية ، إما تفضيل البطالة المنخفضة أو التضخم المنخفض فمن المعروف توجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف يختلف من إقتصاد إلى آخر فهناك من يوجهها نحو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (التضخم) و البعض الآخر إلى تحقيق مستويات عالية من النمو والتوظيف وبالتالي الحد من البطالة وكلاهما متعارض .

ألقي الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان عام 1968 خطاباً أنهى من خلاله الإعتماد على منحى فيليبس وكانت فكرته قائمة على عدم ثبات العلاقة بين التضخم والبطالة لأنه بعد مرور فترة من الزمن فقد يدرك العمال أن الإرتفاع في أجورهم كان كافياً فقط لتعويض عن ارتفاع معدل التضخم ، وبالتالي هم بحاجة إلى ارتفاع الأجور بأعلى من معدلات التضخم . في هذه الحالة تكون المقارنة بين التضخم المتسارع والبطالة وليس التضخم نفسه. (رمزي، 1998) وهو ما يعرف بظاهرة التضخم الركودي التي يتعايش فيها التضخم مع البطالة جنباً إلى جنب ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار وإرتفاع معدلات البطالة . و حسب إعتقاد النقديين حل هذه المشكلة يتم من خلال التحكم في العرض النقدي وهو السبيل للوصول إلى حالة التوظيف الكامل و القضاء على مشكل البطالة .

1-3- البطالة :

1-3-1- تعريف البطالة :

تعرف البطالة على أنها عدم القدرة على تحقيق مستويات التشغيل الكامل للأفراد سواء كان ذلك عدم توفر مناصب عمل للرغبين في العمل أم تم ذلك بمحض إرادتهم الناجمة عن الزهد في العمل (طارق، 2015).

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأفراد الباحثين عن العمل والراغبين فيه وهم في سن العمل ولكن لا يجدون عملاً خلال فترة زمنية وهي فترة الإسناد المقصود بفترة الإسناد هي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وتكون بين أسبوع أو أسبوعين (علي، 2010).

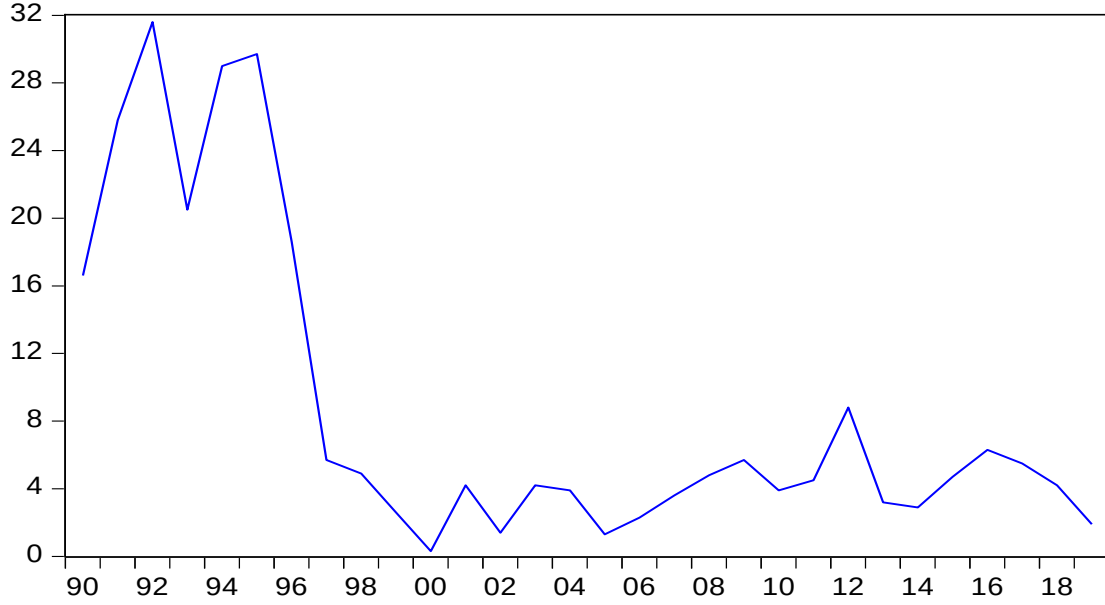
1-3-2- أنواع البطالة : (بلفصيل و آخرون، 2019، صفحة 04)

- البطالة الدورية : وهي ناتجة عن تقلبات الدورة الاقتصادية وتظهر في حالة الإنكماش هذا عندما ينخفض الطلب الكلي وبالتالي يقوم أصحاب الأعمال بتصريح جزء من العمال .
- البطالة الاحتكاكية : وهي البطالة التي تحدث بسبب تنقلات المستمرة بين المناطق للعمال وذلك للإلتحاق بوظائف تتناسب مع مهارتهم وخبراتهم في أماكن مختلفة .
- البطالة الهيكلية : هي نوع من البطالة والذي يصيب جانب معين من القوى العاملة وذلك راجع للتغيرات الهيكلية في الإقتصاد القومي .
- البطالة الموسمية : هناك بعض النشاطات الاقتصادية تزدهر في بعض المواسم وتتأثر بمواسم أخرى ، هذا يعني زيادة الطلب على القوى العاملة في موسم ويقل في موسم آخر .

تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019):

الشكل (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)

INF



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 10

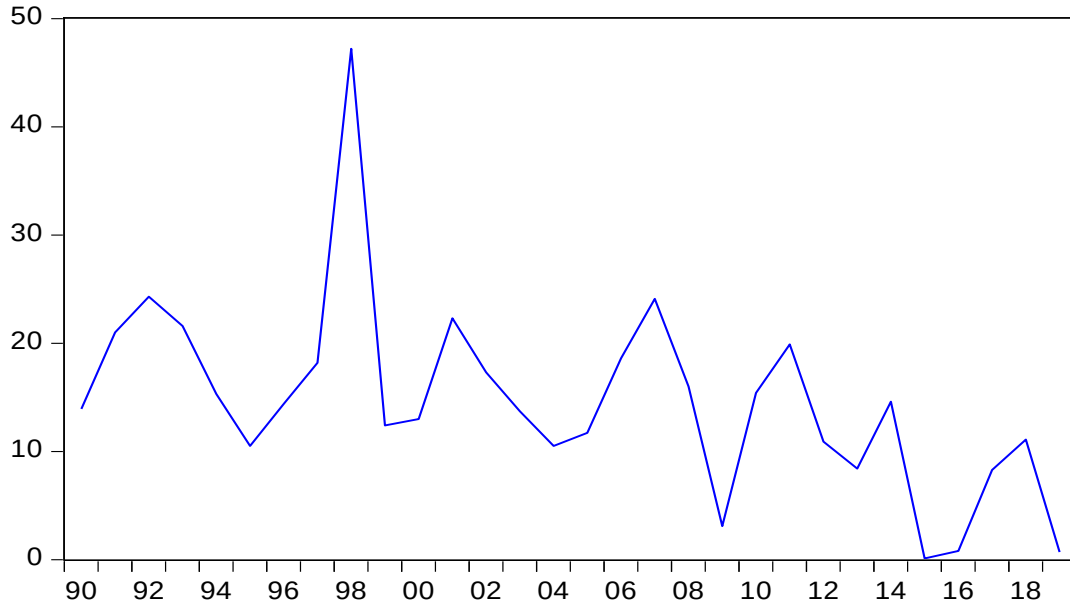
نلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات التضخم شهدت مستويات مرتفعة جدا في بداية فترة الدراسة إلى غاية سنة 1992 ، يرجع سبب هذا الإرتفاع إلى تداعيات أزمة إختيار أسعار النفط سنة 1986 مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية ، وإنخفاض إحتياطات الصرف الأجنبي ، عرفت سنة 1993 أنخفاضا قليلا في معدل التضخم ويرجع سببه إلى برنامج التعديل الهيكلي التي إتخذته الحكومة ، أما سنة 1994 و 1995 عرفت ارتفاع قيمته 29 % و 29.8 % على التوالي وبعد ذلك شهد انخفاض كبير حتى سنة 2000 هذا راجع إلى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي بدأ يأتي بشماره ، عرف معدل التضخم حالة من التذبذب خلال الفترة 2011 إلى غاية 2013 ثم إنخفض في سنة 2014 ليبلغ 2.92 % .

حيث بدأ بالإرتفاع مرة أخرى خلال السنوات الأخيرة من 2015 إلى غاية 2019 هذا الإرتفاع يرجع سببه إلى مبالغة الحكومة في زيادة نفقاتها بدون زيادة في القدرات الإستيعاب الوطنية مما أدا إلى خلق قوة شرائية مفتعلة دون أن يقابلها عرض محلي .

تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019) :

الشكل (03): تطور معدل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)

M2



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الشكل أن بداية التسعينيات شهد نمو في حجم الكتلة النقدية (M2) حيث بدأ نمو الكتلة النقدية يتناقص سنة 1993 حيث إنخفض من 21.6 % سنة 1993 إلى 18.2 % سنة 1997 ذلك راجع إلى إتباع الحكومة سياسة نقدية إنكماشية . حيث تم إيقاف التمويل بالعجز ، وكذا تقليص حجم الإنفاق العام ، وتجميد نظام الأجور ، هذا الأمر ساعد على تخفيض نمو حجم الكتلة النقدية في الجزائر وذلك خلال فترة الإصلاح الاقتصادي (1994 – 1998) .

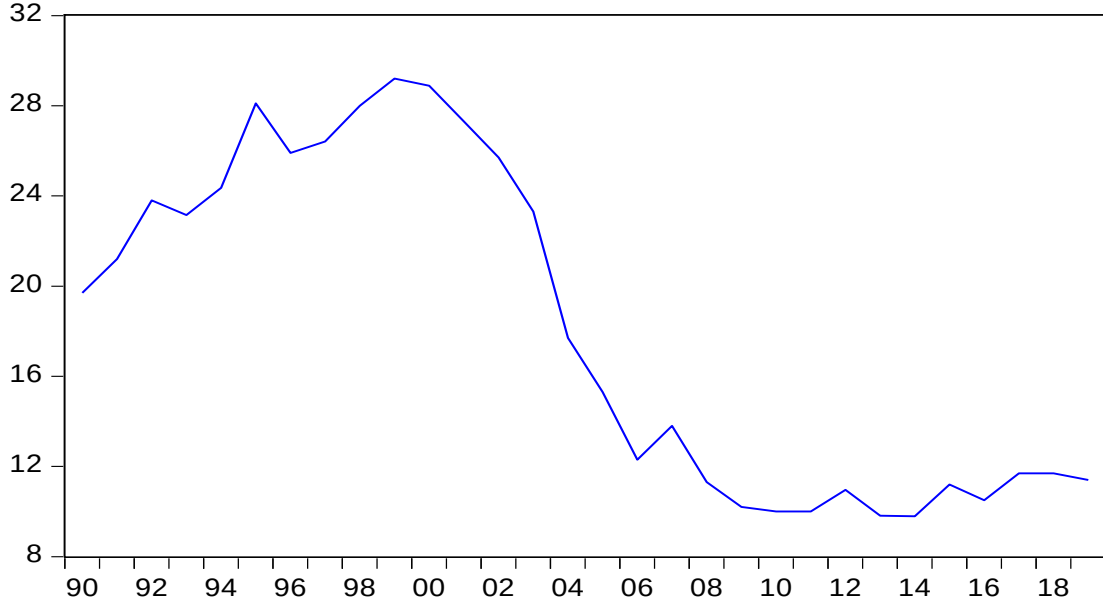
كما نلاحظ زيادة كبيرة في الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 47.2 % مقارنة بسنة 1997 التي عرف فيها أسعار البترول العالمية إرتفاعا كبيرا قبل أن تنهار أسعاره سنة 1998 الأمر الذي أدى إلى إنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية وبقيا يتراوح بين 10 % و 20 % إستمر هذا الوضع من سنة 1999 إلى سنة 2014 إلا في سنة 2001 و 2007 حيث بلغت نسبة النمو 22.3 % و 24.1 % على التوالي .

سنة 2015 نلاحظ ارتفاع ضعيف جدا في الكتلة النقدية بنسبة 0.8 % هذا راجع إلى تأثير الصدمة الخارجية بعد التراجع الكبير في أسعار البترول في الأسواق الدولية. مبررا بالإنخفاض الكبير للودائع تحت الطلب على مستوى البنوك والذي سببه إنخفاض ودائع قطاع المحروقات .

تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019) :

الشكل (04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)

CHOM



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Eviews 10

نلاحظ إرتفاع في معدل البطالة خلال الفترة 1990 – 2001 هذا التراجع سببه إنخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ظهور أزمة إقتصادية والتي ساهمت بدورها في إفلاس العديد من المؤسسات وبالتالي تم تسريح عدد كبير من العمال .

شهدت الفترة الممتدة بين 2001 – 2004 إنخفاض محسوس في معدلات البطالة يرجع ذلك إلى مجموعة من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة من بينها برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان الهدف منه خلق 850 ألف منصب عمل خلال الفترة 2001 – 2004 والذي ساهم في إنخفاض معدلات البطالة من 27.3 % سنة 2001 إلى 17.7 % سنة 2004

أما الفترة 2005 – 2009 شهدت إنخفاض مستمر لمعدلات البطالة وذلك راجع إلى ارتفاع أسار النفط مجدداً مما ساهم في إطلاق المشاريع بإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو في الاقتصاد الجزائري .

كما تميزت الفترة بين 2010 – 2014 بظهور ما يسمى بإنشاء المؤسسات المصغرة والتي كانت مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذلك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مما أدى إلى خلق مناصب شغل وبالتالي إنخفاض معدلات البطالة .

كما نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الفترة المتبقية من الدراسة وذلك راجع إلى إنخفاض أسعار النفط بالدرجة الأولى وغلق العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال .

2- الدراسة القياسية :

بهدف دراسة تأثير العرض النقدي والتضخم على البطالة في الجزائر سوف نستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري خلال

الفترة 1990 – 2019 ، وذلك بإستخدام نموذج ARDL

2-1- نموذج الدراسة : سنستخدم في هذه الدراسة نموذج خطي يربط المتغير التابع وهو معدل البطالة والمتغيرات المستقلة و المتمثلة في الكتلة النقدية $M2$ و التضخم inf ويكون النموذج كمايلي :

$$ch\ om = f(M2, inf)$$

ويمكن أن نكتب:

$$ch\ om_t = \alpha + \beta_1 M2_t + \beta_2 inf_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$ch\ om$: معدل البطالة

$M2$: معدل الكتلة النقدية

inf : معدل التضخم

ε : يمثل حد الخطأ

بينما تمثل α, β_1, β_2 معلمات النموذج التي سيتم تقديرها وتشير t إلى الزمن

2-2- مصادر البيانات :

تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مصادر مختلفة منها مصادر أولية تتمثل في المراجع والمقالات ،بالإضافة إلى البيانات الإحصائية الواردة عن بنك الجزائر وكذا الديوان الوطني للإحصاء(ONS) وقاعدة بيانات البنك الدولي .

2-3- دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة :

قبل أن نقوم بتقدير نموذج ARDL كمرحلة أولى نقوم بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وهو يعد شرط من شروط التكامل المشترك كما تعد إختبارات جذور الوحدة من بين أهم الطرق لتحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية إلا أننا إعتمدنا على إختبارات Augmented Dickey_Fuller (ADF) وإختبار Phillips Perron (PP) تسمح إختبارات الإستقرارية هذه بمعرفة نوع النموذج الواجب إستعماله ، يمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي :

الجدول (01) : إختبار إستقرارية متغيرات الدراسة

السلسلة	M2	Chom	inf
درجة إستقرارية	في المستوى	في الفرق الأول	في الفرق الأول
درجة تكاملها	I (0)	I (1)	I (1)

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

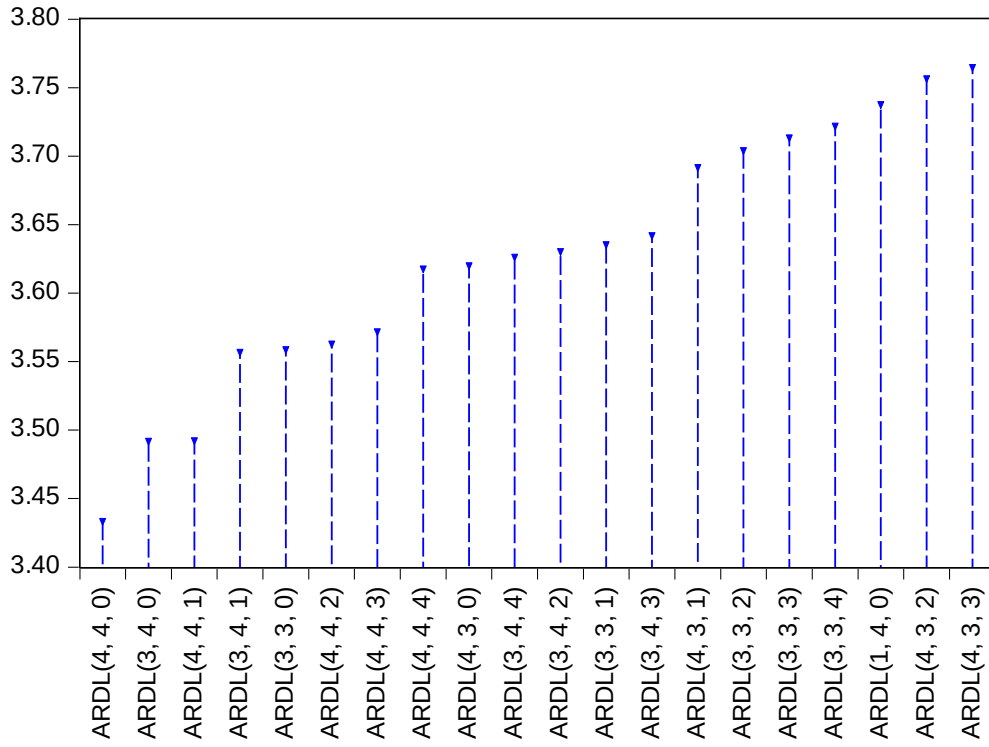
يتضح لنا من خلال الجدول يوجد جذر وحدة للمتغيرات ($Chom/ inf$) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بالنسبة للفرق الأول ، مما يدل على أنها متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، بينما يظهر لنا متغير ($M2$) ساكن عند المستوى وبالتالي هي متكاملة من الرتبة $I(0)$.

2-4- منهجية الحدود لإختبار التكامل المشترك :

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وهي تعتبر منهجية حديثة طورها مجموعة من الباحثين (pesanan and Shindan (1999), pesanan et al (2001) حيث يجمع هذا النموذج بين نموذجين النموذج الأول هو نموذج الإنحدار الذاتي الخطي أما النموذج الثاني هو نموذج فترات الإبطاء الموزعة وهناك مزايا عديدة لإستخدام نموذج (ARDL) نذكر منها :

- يمكن تطبيق هذا النموذج بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من رتب متساوية أو مختلفة
- يسمح هذا النموذج بتقدير علاقات الأجل الطويل و القصير في نفس الوقت
- يمكن إستخدام المتغيرات بدرجات إبطاء مختلفة خلافا لنموذج الإنحدار الذاتي المتعدد VAR والذي يفرض رتبة إبطاء واحدة لكل متغيرات النموذج .

الشكل (05) : درجة التأخير المثلى
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج Eviews 10.

من خلال نتائج التأخير نلاحظ أن ARDL (4,4,0) هي درجة التأخير المناسبة .

الجدول (02): نتائج إختبار الحدود لعلاقة التكامل المشترك

الإحصائية المحسوبة	مستوى المعنوية	الحد السفلي I (0)	الحد العلوي I (1)
F-statistic = 6.21	10%	2.63	3.25
	5%	3.1	3.87
	1 %	4.13	5

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 10 % و 5 % و 1 % هنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة و التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستعملة في الدراسة .

الجدول (03) : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية **ARDL**

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	0.253689	0.172329	1.472118	0.1617
INF	0.778011	0.194215	4.005922	0.0011
C	6.221231	2.619768	2.374726	0.0313

$$EC = CHOM - (0.2537 * M2 + 0.7780 * INF + 6.2212)$$

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

من خلال الجدول أعلاه يوجد تأثير طردي للتضخم على البطالة في الأجل الطويل، كما نلاحظ أن $prob = 0.0011$ وهي أقل من 5 % هذا يعني معنوية التضخم لها دلالة إحصائية. أما العرض النقدي هو كذلك له تأثير طردي على البطالة ولكن هذا التأثير غير معنوي .

2-5- منهجية تصحيح الخطأ : سنحاول الآن دراسة إذا كان هناك إمكانية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل عن طريق دراسة معلمة تصحيح الخطأ $Coint Eq$ كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (04): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(CHOM)

Selected Model: ARDL(4, 0, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/07/22 Time: 12:32

Sample: 1990 2019

Included observations: 26

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHOM(-1))	-0.276278	0.171152	-1.614220	0.1273
D(CHOM(-2))	0.449776	0.121219	3.710437	0.0021
D(CHOM(-3))	0.231561	0.135460	1.709444	0.1080
D(INF)	0.149085	0.054016	2.759998	0.0146
D(INF(-1))	-0.080555	0.049008	-1.643734	0.1210
D(INF(-2))	-0.278763	0.049431	-5.639467	0.0000
D(INF(-3))	-0.170767	0.070233	-2.431432	0.0280
CointEq(-1)*	-0.226470	0.041468	-5.461342	0.0001

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة (-1) Coint Eq أي معامل تصحيح الخطأ ، أنه سالب في الإشارة ومعنوي عند مستوى 5 % نستنتج أن هناك آلية لتصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل بمعامل 0.22 - من عشرة وهي عبارة عن نسبة مئوية من أخطاء الأجل القصير الممكن تصحيحها في الأجل الطويل بوحدة من الزمن ذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل . كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير أي أن الزيادة بنسبة 1% في معدل التضخم تصاحبها زيادة قدرها 14.90 % وهو ما ينافي بمنحنى فيليبس وذلك راجع بأن التضخم في الجزائر تضخم مستورد أي أغلب أسعار السلع مرتبطة زيادتها من قبل الدول المصدرة . و يؤثر التضخم في فترات الإبطاء 2، 3 تأثيرا عكسيا ومعنويا على البطالة وهذا ما يتوافق مع منحنى فيليبس .

2-6 الاختبارات التشخيصية للنموذج :

2-6-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي :

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم إختباري (LM) حيث :الفرضية العدمية تقرر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج ونتائج هذا الإختبار موضحة في الجدول التالي :

الجدول (05) : نتائج إختبار LM – Test

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.968767	Prob. F(2,13)	0.0867
Obs*R-squared	8.151847	Prob. Chi-Square(2)	0.0170

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

تشير نتائج الجدول السابق إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية $F\text{-statistic} = 0.086$ أكبر من 5 %

2-6-2 إختبار ثبات التباين (تجانس التباين) :

توجد إختبارات عديدة لإكتشاف مشكلة تجانس التباين وسنعمد على إختبار ARCH ، ونتائج هذا الإختبار مبينة في الجدول التالي :

الجدول (06) : إختبار ثبات التباين

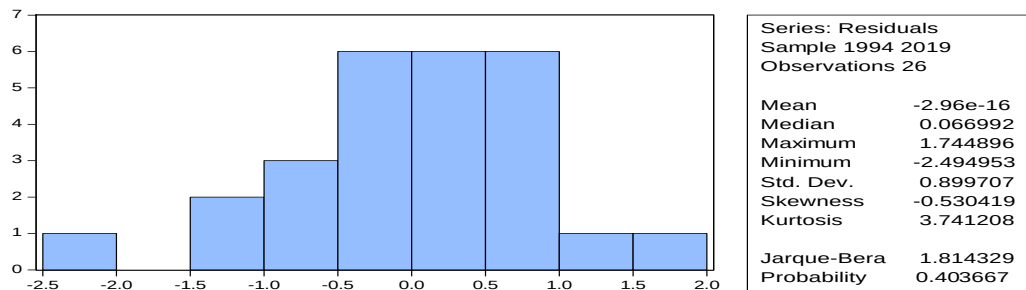
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.013804	Prob. F(1,23)	0.9075
Obs*R-squared	0.014995	Prob. Chi-Square(1)	0.9025

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

من خلال الجدول نلاحظ أن $F\text{-statistic} = 0.90$ أكبر من 5 % هذا يعني قبول الفرض الصفري القائل ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر .

الشكل (06): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

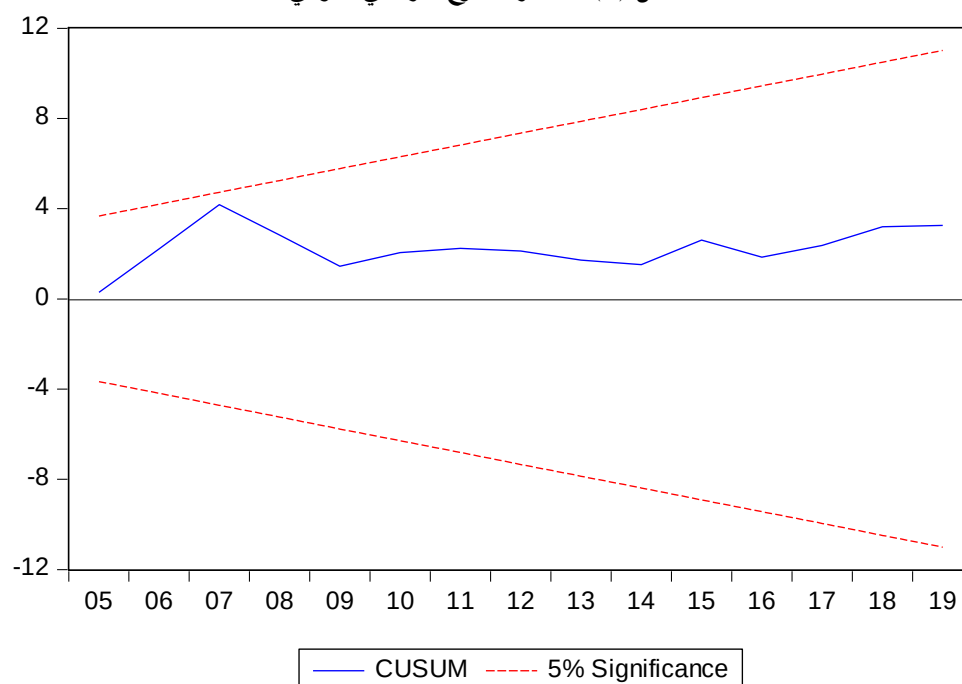


المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **Eviews 10**

من خلال نتائج إختبار Jarque – Bera نلاحظ أن الإحتمال المقابل لهذا الإختبار يساوي 0,40 وهي قيمة أكبر من 0,05 هذا يعني أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

7-2 إختبار إستقرارية النموذج : للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية ومدى إستقرار وإنسجام الملاحظات طويلة الأجل مع الملاحظات قصيرة الأجل .

الشكل (7): إختبار المجموع التراكمي للبواقي



المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد مخرجات على برنامج **EvIEWS 10**

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مجموع التراكمي للبواقي CUSUM عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 % وبالتالي نستنتج أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير .

الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير مدى تأثير كل من العرض النقدي و التضخم على البطالة خلال الفترة 1990 – 2019 ، وذلك بإستخدام نموذج **ARDL** وبعد تقدير نموذج وقياس معاملات المتغيرات في الدالة و تحديد إشارة المعالم وتقييمها من الناحية القياسية في الأجل الطويل سنقوم بإختبار الفرضيات على النحو التالي :

- هناك علاقة طردية بين العرض النقدي و معدل البطالة حيث بلغ معامل العرض النقدي (0.2537) بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية وهذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية لأن القيمة الإحتمالية بلغت (0.1617) هي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). هذا عكس الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة عكسية بين العرض النقدي ومعدل البطالة

- هناك علاقة طردية بين معدل التضخم و معدل البطالة حيث بلغ معامل التضخم (0.778011) بإشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية وهذه العلاقة ذات دلالة إحصائية لأن القيمة الإحتمالية بلغت (0.0011) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). هذه العلاقة تثبت صحة الفرضية الثانية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إستقرار متغيرات التضخم والبطالة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من الرتبة I (1) ، في حين معدل الكتلة النقدية M2 ظهرت ساكنة عند مستوها أي أنها متكاملة من الرتبة I (0) .

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج مما يعني أنها تأخذ شكلها الطبيعي بغض النظر عن درجة تكاملها .

حيث أسفرت نتائج الدراسة على وجود تأثير طردي ومعنوي للتضخم على البطالة في الأجلين الطويل و القصير .

- سرعة تعديل النموذج من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تقدر ب 22 %

التوصيات :

- يجب ضمان موقف السياسة النقدية من طرف السلطة النقدية و التي ستكون مناسبة لخفض سعر الفائدة في الاقتصاد ،والتي تتم وفق الآلية التالية إذا خفضت السلطة النقدية سعر الفائدة هذا يشجع المستثمرين على فرصة الحصول على النقود و التي من شأنها تعمل على زيادة التوظيف ومن ثم تخفيض البطالة .

- ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للنهوض بالقطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة و قطاع الخدمات لان معالجة مشكل البطالة يعتمد على تنمية وتطوير هاته القطاعات .من خلال توفير المنتجات وتقليل من الإعتماد علي الإستيراد يعتبر في حد ذاته حلا جوهريا لمشكلة البطالة .

- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في معالجة مشكل البطالة

- إنعاش القطاع الخاص من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تشغيل أكبر عدد ممكن من البطالين .

المصادر المراجع :

1. بشير الهادي ، محمد سعد أبوكرش ،(2016) ، تحليل أثر عرض النقود والتضخم وسعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة حالة ليبيا ، مجلة الجامعي
2. بلفصيل كمال ، زحافي عدة ، قidal زين الدين ، (2019) ، إختبارالعلاقة بين معدل التضخم و بين (معدل البطالة ، مستوى العام للأسعار) الفترة الممتدة بين 1972 – 2010 بالجزائر (دراسة قياسية) ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 02
3. حسام علي داوود ،(2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر ، عمان – الأردن
4. حسن المدهون ، (2015 – 2016) ، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر) ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 .
5. خالد أحمد سليمان شبكة ، (2008) ، التضخم وأثره على الدين ، الإسكندرية ، مصر ، دار الفكر الجامعي
6. زكي رمزي ، (1998) ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة كتب ثقافية شهيرة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون و الأدب
7. صلاح الدين كروش ، (2015 – 2016) ، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور (محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري) ، جامعة حسنية بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
8. ضياء مجيد الموسوي، (1993)، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر
9. طارق عبد الرؤوف عامر، (2015)، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وإنعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، ط2 ، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع.
10. طوهري فريد ، بن البار محمد، (2015)، قياس العلاقات السببية بين التضخم والعرض النقدي و الإنفاق العام خلال الفترة (1980 – 2012) ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية ، العدد 04 ، جامعة المديّة
11. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،(2009) ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، ط1 دار وائل ، الأردن
12. وحيد مهدي عامر ، (2010) ، إقتصاديات النقود و البنوك ، (المجلد 01) الإسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية .
13. Moez Souissi , 2017, Determinants of Inflation for Algeria, IMF Country Report No. 17/142, ALGERIA SELECTED ISSUES.